

عنى لا يسقط ويقسم ثلث التركة التي هو فرض
اولاد الام عليهم وعلى الاثني عشر عدل درهم
ويستوى فيه الذكور والانثى من القربى
وبه قال مالك واهل المدينة والبصرة والشام
وقوله واحصل اباهم بجراي ايم كانه لم يكن
واشار به الى ما روي من ان الاثني عشر والواحد
الذين اخطاب رضى الله عنه لما اراد اسقاطهم
بامير المؤمنين هب ان اباها كان محامدا
في الحج وفي رواية كان عمارة البيت امنا واحدة
فاحسن ذلك ورضى بينهم بالتشريك
فلذلك تلقب باليمية والمجربة والحارية
ايضا ولو كانت يد الام جده لم يختلف الحكم ولو
كان اولاد الام واحدا لم تكن مشتركة لعدم
الاستواء قال **باب الحد والاحوة**
ويستوي الان ما قصدا بالحد والاحوة اذ وعدنا
قال نحو ما اقول السعيا وانتم هو من الحد والاحوة
اقول شرع في بيان حكم الحد والاحوة لانه
وعديه فيما سبق بقوله وحكمه وقاسم سباني
مكمل الحالات والمراد بالاحوة الجنس يشبه
الانح الواحد والاكثر ذكرا كان او انثى من
الابوين او من الاب دون الاحوة من الام
لانهم يسقطون تاخذ كما تقدم في الحب
واشار

البيان في

واشار بقوله فالق نحو ما اقول السعيا الى
الا موقى ام معرفة تفصيل احواله والحكمة
لانها من المهمات **بسم قال**
واعلم بان الحد والموال ينسبك على النول
يقاسم الاحوة فيهن اذا لم يعد القسم عليه بالاداء
وتارة ياخذ ثلثا مالك ان كان بالقسم عند نازلا
ان امكن هذا هو الاداء وسهام فاقنه باضافي على سلفه
وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذوالفروض والارزاق
هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذوالالمزانه
وتارة ياخذ من المال وليس عند نازلا حال
اقول للحد من الاحوة اربعة احوال يقاسم
فيها الاحوة وعال يفرض له فيها سدك
المال فيقاسم الاحوة ثلث الباقي بعد الفروض
وعال يفرض له فيها سدك المال فيقاسم الاحوة
كأن منهم ان تنقصه المقاسمة عن الفرض
وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض
وان كان معهم صاحب فرض قاسم الاحوة ما ما
تنقصه المقاسمة ثلث الباقي بعد الفروض
او سدك جميع المال وهذا هو المراد بقوله
ادام بعد القسم عليه بالاذا بان حصل له